

مساهمة القطاع المصرفي 5% من الناتج المحلي والت

## القصار: الإستقرار شرط أساس لإطلا

جانب نموها وتوسعها في الداخل

"بازل 2"

« كيف تلائم المصارف بين متطلبات "بازل 2" والضغوط الذي تتسبب به الأوضاع غير المستقرة داخلها؟

يشير القصار إلى ان مسيرة لبنان تطبيق توصيات "بازل 2" بدأت عام 2004، وتكمن رغبة المصرفي (سلطات رقابية) الجديدة مطمح 2008 من الالتزام الكامل للتعامل مع "ويشهد النظام المصرفي منذ اعوام تغييرا جديرا واستراتيجيا لجهة الأنظمة الإدارية والعملياتية. إذ سلاحت ظهور طبقة الرئاس متخصمة بإدارة المخاطر المصرفية. كما يلاحظ إرساء نظام علم لإدارة المخاطر، وأنظمة علم لتكنولوجيا المعلومات وأنظمة متقدمة لمحكمة المصرفية، وأنظمة محاسبية متقدمة تتناغم والمعيير الدولية".

وأكثر، بل ان القطاع يتمتع بمستويات رسمة وبمعدلات مرتفعة لكافة رأس المال تزيد على 20 في المئة "بما يتخطى المعدل المطلوب لبائنها(12%) ودوليا (8%)، علما ان مع تطبيق "بازل 2"، ان يتخفف ضمن الملائمة إلى ما دون الـ 15 في المئة".

ويلاحظ ان مخاطر تحويل الأجل المرتبطة بمحفظة تسليف المصارف للقطاع الخاص مضبوطة إلى درجة كبيرة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مخاطر تقيات اصدار الفوائد بسبب السياسة النقدية الحكيمة التي اعتمدها مصرف لبنان في الاعوام الأخيرة "وتبقى مخاطر سعر الصرف تحت السيطرة نتيجة تدابير مصرف لبنان في ما يتعلق بمرآكز القطع الأجنبي، كما تبقى المصارف عرضة لمخاطر سعر الصرف غير المباشرة في ما يتعلق بالقرضات التي مدحتها والعملاء الأجنبية لربان من دخلهم بالعملة. أما بالنسبة إلى مخاطر الائتمان،

القطاع العام. ويؤكد ان هذا القطاع شخّل، وخصوصا في الاعوام الثلاثة الماضية "العمود الفقري لنمو الاقتصاد وصموده في وجه الأزمات الأمنية والسياسية التي انعكست سلبا على المناخ العام. كما سعى ولا يزال، إلى التوظيف رغم توسعه الخارجي، فالمجموع الأكبر لعمليات المصارف يبقى في لبنان، بينما جاء التوسع الخارجي لدعم النمو الداخلي وأيسر للحلول محلّه. فالقطاع المصرفي مندمج على نحو كبير في الاقتصاد، وقد حرص ولا يزال على تمويل الاقتصاد بقطاعيه العام والخاص، والاعتماد من مولاته للقطاع العام يبقى جزءا من كل وليس الجزء الأهم".

وعبّر ان زيادة التسليفات للقطاع الخاص وتوزعها على النشاطات المتنوعة وزيادتها للقطاع الأفراد في شكل قروض شخصية وسكنية واستهلاكية أخرى مختلفة، وكذلك زيادة تسليفات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قد مكّنت القطاع المصرفي من تنويع مصدر دخله وزيادة ربحيته على نحو مطرد".

وهذا للمعطيات الاحصائية، يشير الى ان محفظة التسليفات، وهي أكبر بالنسبة إلى القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام. فحسب حصص المصارف على تمويل الاقتصاد بدون التركيز على تمويل القطاع العام على حساب القطاع الخاص. اما بالنسبة إلى مسألة الربحية، فيؤكد ان أرباح القطاع تبقى في هذا المتوسط، عند مقارنة مع حجم موجوداته، عند مستويات هي ادنى من النسب المحققة في المنطقة العربية والأسواق الناشئة عموما "اذ لا يزيد العائد على متوسط الأموال الخاصة على 14 في المئة، بينما لا يزيد العائد على متوسط الموجودات ا في المئة". ويرى ان هناك إمكانات أكبر لزيادة مستويات الربحية هذه "إذا تحسنت البيئة الاقتصادية في لبنان، وتواصلت عمليات توسع المصارف خارج الحدود إلى

كما لحد من النمو المسجل اخيرا وان بمعدلات في دون الإمكانيات الحقيقية للبلاد".

### تمويل القطاع الخاص

قبل الكلام على الدور التمويلي للمصارف، يؤكد القصار ان الاستقرار شرط أساسي لإطلاق المشاريع الاستثمارية والتنموية بوتيرة القوى، مشورا الى ان المصارف بإمكانها الرأسمالية والبشرية والتكنولوجية وبخيرتها العميقة والمتنوعة، قادرة على تمويل المشاريع وفي صيغ متنوعة تلائم مختلف الحاجات المالية.

ولا يوافق القائلين "ان المصارف تلجأ إلى "عذر" المناخ السياسي غير المؤاتي لتتلف عن تمويل القطاع الخاص". مؤكدا انها عمدت في الاعوام الماضية في تمويل القطاع الخاص بكل نشاطاته ومؤسسته الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وموضعا ان المصارف زادت تسليفاتها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل عصب الاقتصاد، وذلك ضمن تسهيلات مباشرة ومحفزة في إطار برنامج "كفالات" وفي برنامج دعم الفوائد المصرفية لهذه المشروعات من الدولة.

ويقول، "عموما شهد التسليف المصرفي إلى القطاعين العام والخاص نموا متواصلا في الاعوام الأخيرة، رغم صعوبة البيئة العامة في الاعوام الثلاثة الأخيرة". وهذا يدل في رايه، على الدور التنموي والاقتصادي الذي تحرص عليه المصارف "ويؤكد عمق اندماج القطاع المصرفي في الاقتصاد، و هو مساهمته بنحو 5 في المئة من الناتج، واعتباره المصدر الرئيس لتمويل الاقتصاد، بدليل ان موجودات المصارف الموقوفة في لبنان تبلغ نحو 80 في المئة من إجمالي، بينما يشكل هذا اجمالي نحو 335 في المئة من الناتج المحلي حاليا".

### دور غير كامل

ويرفض القصار أي إشارة إلى ان القطاع المصرفي لم يقدم ما يتوقع الاقتصاد، وأنه يسعى وراء تحقيق النمو والأرباح لاعتمادا على تمويل

كان المصارف اللبنانية لم تكن حاضرة في اعوام الازمات الأخيرة. ففي مفارقة ايجابية، دلت مؤشرات القطاع على استمرار النمو وبمعدلات تفوق ما سجلته من قبل، بالتزامن مع تواصل عمليات الانتشار والتوسع في اسواق اقليمية ودولية.

ما سرّ نمو القطاع المصرفي؟ وما هي مسؤولياته حال تمويل القطاعين العام والخاص؟ وأي دور مستقبلي له في المرحلة السياسية الجديدة؟

رئيس الهيئات الاقتصادية ورئيس مجلس ادارة فرنسينك عدنان القصار يدرك سرّ نجاح القطاع، "فالموجودات الإجمالية زادت أكثر من 15 في المئة بين حزيران 2007 وحزيران 2008، فيما ناهز ارتفاع الودائع 14 في المئة سنويا، وفق ارتفاع الأموال الخاصة 10 في المئة. ورغم التطورات غير المؤاتية داخلها والتي شككت بيئة غير مساعدة للنمو، فقد نشط التسليف المصرفي إلى القطاع الخاص العميق بنسبة بلغت 20 في المئة وزادت التسليفات للقطاع العام بأكثر من 15 في المئة".

وترتبط تلك المؤشرات، وفق القصار بتعصرين أساسيين هما:

- السياسات النقدية والمصرفية الحكيمة والرشيدة التي يتبناها مصرف لبنان، وقد ساهمت في ترسيخ الاستقرار وتلاها التخفيف نسبيا من وطأة التباطؤ الاقتصادي على الأوضاع الاجتماعية والحيثية.

- الإدارة السليمة والفاعلة في المصارف التي استطاعت مواكبة التطورات في السياسات النقدية والمصرفية، وتبني سياسات واستراتيجيات داعمة للنمو والتوسع وإدارة الازمات على نحو فعال.

ومع نجاحه في عزل أسباب نموه عن التطورات التي كانت غير مؤاتية، "لقد القطاع المصرفي وتوسع في الداخل والخارج وتوسع قاعدة أعماله ونشاطاته،

لحلي والتوظيفات قاربت 80% من اجمالي الموجودات

# طلاق النشاط الإقتصادي بوتيرة أقوى



الرئيس عدنان الخصار.

الرحيمة وبمعدلاتها إضافة إلى إمكانات النمو. تراجع نسبي في نوعية الموجودات المصرفية في الاعوام الأخيرة ولا سيما عامي 2005 و2006، حين لفتت بمؤسسات الأعمال التي تشكل جزءا أساسيا من أعمال المصارف، أضراب وخسائر جسيمة لتطورات السياسية والأمنية والاقتصادية غير المؤاتية. - كبر حجم المحفظة الاستثمارية للقطاع العام. - حوال القطع المصرفي، في الوقت الذي يعتبر فيه التصنيف السهلي للبنان متدينا (درجة B بعدما كان بحدود BBB).

- ضعف الأسواق المالية المحيطة مما يضيف إمكانات المصارف في استخدام تقنيات والأساليب متطورة لخفض المخاطر، مثل المشتقات المالية.

وفي سياق متصل، يشير الخصار إلى أن المصارف تشهد ورشة كبرى في مجال تطبيق "بازل 2" ترتكز على الآتي:

- بلورة مناهج لقياس المخاطر المصرفية وأوزان التثقل المناسبة - وإدخالها في أنظمة معلوماتية متقدمة، ووضع سياسات المراجعة وإجرائاتها المتكشفا مع السلطات الرقابية والإشرافية والوصول على مواءمتها عليها، وتحديد سياسات وإجراءات الإئتماع المالي المناسب بحسب المعايير الدولية.

- تهيئة الموارد البشرية والمالية المطلوبة لتطبيق "بازل 2" على النحو المناسب، علما أن هناك نقصا في الكوادر البشرية اللازمة في المصارف عموما، إلى جانب التكلفة العالية المرتفعة لتطبيق المعايير الجديدة.

- تدعيم قاعدة الأموال الخاصة لعدد غير قليل من المصارف، وبما يدعم معدلات ملائحة المالية حتى لا تتدن عن المستويات المطلوبة للبنان والعالميا.

## أزمة التسليف العقاري

وفي ظل الثورة العقارية التي

استعكس بشكل أو بآخر على وضعية التسليفات المصرفية، مع تنامي الحاجات التمويلية، لا يخفى الخصار إصابة لبنان بأي أزمة على فراز أزمة الرهون الأميركية "ولا سيما أن لبنان ودول المنطقة العربية عموما لم تتأثر بالأزمة نظرا إلى عدم اندماج الأسواق المالية العربية في السوق المالية الدولية الخاصة بالرهون العقاري، إضافة إلى الحبوط الكبير الذي تركز عليه المصارف لجهة الدخل في عمليات ملأية ذات درجة مخاطر عالية، ملتزمة بذلك التشريعات الوطنية الحازمة والمعايير الدولية الخاصة بالسلامة المالية".

ويرى أن في إمكان لبنان ودول المنطقة العربية تحويل هذا التحدي المالي فرصة إيجابية لتعزيز نموها وتوسيعها "وخصوصا إذا عرفت كيف تستقطب الاستثمارات الدولية الباهتة عن فرص توظيف مبدية في المنطقة بعيدا من الأزمات التي تصيب الأسواق الدولية من حين إلى آخر".

ويعتبر الخصار أن المصارف استعصرت كثيرا في الاعوام الماضية بإكتمالها الخفية على صعيد تحسين نفسها ضد الأزمات الطارئة (سواء أزمة التسليف العقاري الأميركية والأوروبية، أو أزمات أسعار صرف بعض العملات الرئيسية أو أزمات الأسواق المالية التي شهدتها العالم سابقا)، إضافة إلى صمودها وعدم تأثر القطاع المصرفي اللبناني بالأزمات التي أصابت عددا من الأسواق الناشئة في جنوب شرق آسيا ودولا مثل المكسيك والبرازيل وروسيا وغيرها.

وفي رايه "إن البهلة المصرفية سلبية، والقوة المالية للمصارف متدنية بفضل السياسات النقدية والمصرفية الحكيمه للمصرف لبنان، والنظم والقوانين والنظمة الرقابية المتطورة، والإدارة السليمة والفاعلة في المصارف عموما والتي شكلت درعا على المصارف الأزمات المتجددة على الساحة الدولية، فواصل نمو القطاع وتطوره وإزدهاره سواء في الداخل أو الخارج".

وبلغت إلى أن المصارف عمدت في الشق العملي إلى تحسين مستويات سيولتها وكفاءة وأروس أموالها، ومؤشرات أمانها المالي عموما، مما ساعدها على تجاوز تداعيات تلك الأزمات الدولية، "فكان لذلك الأثر الكبير في تحسين الاقصاد حيال تلك التداعيات، إضافة إلى حرصها على تجنب الاستثمار والتوظيف في قطاعات أو أسواق أو مجالات ذات مخاطر عالية، وسعيها إلى توظيف الجزء الأكبر من موجوداتها في الاقصاد الذي يتميز بمروية مخاطر باتت قادرة على التحكم بما بلغه".

## دور مستقبلي

ويأمل الخصار في ترسيخ الاستقرار السياسي في المرحلة المقبلة، مبيدا تطلّاه في ضوء المعطيات السياسية الأخيرة "إن لجهة انتخاب رئيس الجمهورية أو تأليف حكومة اتحاد وطني، أو تراجع حدة الخطاب السياسي الذي شهد تشعبات كبيرة قبل أثنى الدوامه وبلغ حدا غير مقبول، وكان له تداعيات السلبية على أمن المواطنين وأمانهم ومصحة البلد العليا". وأضاف كذلك في انسحاب أجواء التوافق على طائفة الحوار "لتي برعنا رئيس الجمهورية قريبا لينتج منها ما ينظره اللبنانيون من استقرار سياسي وأمني يتزامن مع الوصول إلى اتفاق اقتصادي بمشاركة القطاع الخاص بحثن من إطلاق ورشة الإصلاح الاقتصادي والمالي المطلوبة والحاج والكافية ليس إعادة التوازن إلى المالية العامة فحسب، بل كذلك تعجيل الاقصاد لتتحقق إمكانات نموه وتطوره على السعيدين الآتي والمتوسط".

ويبدى الخصار ثقته بأن لبنان "سيتمكن في ظل الاستقرار السياسي والاتفاق الاقتصادي، من إعادة إنتاج دوره الاقصادي في المنطقة وفق معايير عالمية ومتطورة في التنافسية والإنتاجية. "مما يجعل بيروت أحد المراكز المالية والعمرانية الأساسية في المنطقة بل في العالم".